دور مجلس الأمن الدولي في تسوية الصراع في ليبيا منذ 2011

أ. المبروك علي ودان(*)

أ. د. صبحي قنصوة(**) أ. د. نجاح عبدالفتاح الريس(***)

• **مُلخص:**

انبثقت مشكلة هذه الدراسة من الصراعات والمشكلات والأزمات التي وُجدت في ليبيا منذ 2011، إذ تسعى الدراسة لمعرفة دور مجلس الأمن في تسوية الصراع في ليبيا والصعوبات التي واجهته، ولتحقيق أهداف الدراسة وتساؤلاتها استخدم الباحث منهج دراسة الحالة واقتراب تحليل الدور، وقد توصلت الدراسة إلى أن لمجلس الأمن الدولي دورًا بارزًا في التعاطي مع الصراع في ليبيا منذ بدايته من خلال ما جاء في جلساته من قرارات وتدابير، رغم الصعوبات التي واجهت دوره، مما أدى إلى ضعفه تدريجيًّا فيما بعد.

الكلمات الدالة: ليبيا، الصراع في ليبيا،ىمجلس الأمن الدولي

• **Abstract**

The problem of this study emerged from the conflicts, problems and crises that existed in Libya since 2011, as the study seeks to know the role of the UN Security Council and the extent of its effectiveness in settling the conflict in Libya and the difficulties it faced, To achieve the objectives and questions of the study, the researcher used the case study approach and the role analysis approach The study concluded that the UN Security Council has a prominent role in dealing with the conflict in Libya since its inception through the resolutions and measures that came in its sessions, despite the difficulties that faced its role, which led to its gradual weakness later on.

Keywords: Libya, Libya conflict, UN Security Council

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد– كلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا– جامعة القاهرة

(***) أستاذ العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد– جامعة بني سويف

- **مقدمة**

تعددت مساهمات مجلس الأمن الدولي في تسوية العديد من الصراعات، كان سجله حافلاً في قمع الأعمال العدائية، والمساعدة في التفاوض على اتفاقيات السلام، والإشراف على عمليات الانتقال من الحرب إلى السلام، وتصميم مؤسسات جديدة لمجتمعات ما بعد الصراع[1]، ومن ضمن مساهماته التدخل في تسوية الصراع في ليبيا، والذي أخذ منذُ بدايته الطابع المسلح، فأوصى بحماية المدنيين وفق ما نصت عليه قراراته وتصرفه بموجب الفصل السابع من الميثاق، عقب الاحتجاجات وبداية نشوب الصراع في فبراير 2011، حيث وُضعت ليبيا على جدول أعمال المجلس[2]، وعقد بشأنها عدة جلسات بما في ذلك جلسة خاصة، اتخذ فيها المجلس ستة قرارات بموجب الفصل السابع من الميثاق، وتراوحت إجراءات المجلس بين الدعوة إلى إنهاء فوري للعنف ضد المدنيين، والسماح باتخاذ تدابير ضد النظام الليبي وإحالة الأمر إلى محكمة الجنائيات الدولية في مارس 2011، وكرر المجلس مطالبته بوقف فوري لإطلاق النار، وأذن المجلس للدول الأعضاء باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين، بما في ذلك فرض منطقة حظر طيران، وتيسير المساعدة الإنسانية ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة[3]، وفرض المجلس جزاءات على ليبيا وإنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، كُلفت بحماية المدنيين وإعانة الشعب الليبي على بناء صرح مستقبل سلمي وديمقراطي[4]، كما جاءت به نظرية الدور أن الأدوار المتعلقة بالسلام

1- Gregory H. Fox," The Contributions of United Nations Security Council Resolutions To The Law Of Non-International Armed Conflict: New Evidence Of Customary International Law", **the Washington College of Law Journals**, (Washington: American University Washington College of Law, Volume 67, Issue 3, 2018), P.652.

2- **الأمم المتحدة**، مرجع ممارسات مجلس الأمن الدولي، "الحالة في ليبيا"، الملحق2010- 2011.

3-United Nations, Repertoire of the Practice of the Security Council**, situation in Libya**, Supplement 2010-2011.

4- **الأمم المتحدة**، مرجع ممارسات مجلس الأمن الدولي، "الحالة في ليبيا"، مرجع سبق ذكره.

العالمي، التي تتبنى فيها الدولة محاولة تحقيق مبادئ السلام العالمي وخدمة الإنسانية[1].

ورغم أن الصراع في ليبيا أخذ بُعدًا إقليميًّا ودوليًّا منذ الوهلة الأولى، من خلال تدخل منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ودول كبرى مثل فرنسا، اتخذها المجلس مبررات استند عليها في جلساته في إصدار قراراته بموجب الفصل السابع، المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، فإن كل هذا أثار مجموعة من التساؤلات تسعى الدراسة للإجابة عليها، وهي: ما طبيعة دور مجلس الأمن الدولي في تسوية الصراع في ليبيا وما مدى فاعليته؟ وما أبرز الصعوبات التي واجهته؟ وتجيب الدراسة عن تلك التساؤلات من خلال استخدام منهج دراسة الحالة ليتمكن الباحث من فهم الصراع في ليبيا بشكل كامل وعلى مستوياته كافة، وكذلك الاستعانة باقتراب تحليل الدور والاعتماد عليه لتوظيفه بوصفه إطارًا تحليليًّا منظمًا لدور المجلس وعمله في تسوية الصراع، وفي هذا الإطار تسعى الدراسة لاختبار مدى صحة الفرض القائل بأن لمجلس الأمن الدولي دورًا في تسوية الصراع في ليبيا، بناءً على ما اتخذه من قرارات وتدابير في جلساته رغم الانقسام السياسي وعدم الاتفاق بين الأطراف الليبية، سببه التدخلات الخارجية وانتشار السلاح، والتغيير المستمر للمبعوثين، وهو ما شَكَّلَ صعوبات واجهت أداءه، ويظهر ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: تطور دور مجلس الأمن الدولي في تسوية الصراع في ليبيا.

المطلب الثاني: الصعوبات التي واجهت دور مجلس الأمن الدولي في تسوية الصراع في ليبيا.

1- أ. د. جهاد عبد الملك عودة وسمير رمزي، "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، (حلوان: كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد 31- العدد3، سبتمبر2017)، ص598.

المطلب الأول: تطور دور مجلس الأمن الدولي في تسوية الصراع في ليبيا.

إن تدخل مجلس الأمن الدولي في تسوية الصراع في ليبيا منذ 2011 جاء في إطار حفظ السلم والأمن الدوليين، الذي تؤكده جلساته وما نتج عنها من قرارات وتدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، تناولها الباحث على فترات زمنية تمثل من وجهة نظره مراحل الصراع ومحاولة تسويته، فكان بداية التدخل للمجلس في المرحلة الأولى (26 فبراير 2011– 19مارس2014)، والمرحلة الثانية (27 أغسطس 2014– 13 سبتمبر 2018)، والمرحلة الثالثة (ما بعد 10 يونيو 2019)، حيث شهدت هذه المراحل تنوعًا في الصراع وصل إلى حد المواجهة المسلحة بين أطراف الصراع وتأزم الوضع فيها، لكي تمكننا من معرفة دوره ومدى قدرته على التعامل مع الأزمة الليبية، وتتمثل هذه المراحل في:

المرحلة الأولى (26 فبراير 2011– 19 مارس 2014):

1– في جلسة مجلس الأمن الدولي6491 المنعقدة في 26 فبراير 2011، واتخذ فيها القرار رقم 1970، مرتكزًا على إدانة جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والرسالة الموجهة إلى المجلس من قبل الممثل الدائم لليبيا بالأمم المتحدة لما يحصل في ليبيا، مطالبًا السلطات الليبية بوقف العنف، ودعاها إلى تلبية المطالب المشروعة للمواطنين، واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير والإعلام، والسماح بدخول مراقبي حقوق الإنسان الدوليين لليبيا، وقرر إحالة الوضع القائم في ليبيا منذ 15 فبراير ٢٠١١ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كما قرر منع توريد جميع أنواع الأسلحة، وتجميد الأموال وحظر السفر، وقرر أيضًا في ختام جلسته أن يُبقي المسألة الليبية قيد نظره الفعلي دون تسوية[1].

يرى الباحث أن ما جاء في جلسة المجلس، وما اتخذه من قرار وتدابير، يعد بداية تدخله في الأزمة الليبية، والذي أخذ الطابع السلمي في بدايته مُركزًا على الجوانب

1– **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار ١٩٧٠، "بشأن ليبيا"، الجلسة 6491، المنعقدة في 26 فبراير 2011.

الإنسانية، وحرية التعبير إعلاميًّا، سواء فيما يخص الأفراد أو المؤسسات، إلا أن إحالة ملف ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية أعطى مؤشرًا من قِبل المجلس بتدويل الصراع في ليبيا، رغم أنها ليست عضوًا بالمحكمة، ومما نلاحظه أيضًا أن المجلس لا يتحمل أي نفقات بشأن الإحالة، ولم يحدد أي جهة تتحملها، ومن جهة أخرى وبالرغم من أن القرار نص على عدم تزويد أطراف الصراع في ليبيا بالأسلحة، وحثه للدول المجاورة على التعاون في هذا الشأن، فإن بعض الدول الأوروبية والعربية لم تلتزم بهذا القرار ومد أحد الأطراف بالأسلحة، واللافت للنظر كذلك أن القرار منع ليبيا من تصدير الأسلحة من أراضيها، فكيف لليبيا أن تصدر الأسلحة وهي بأمس الحاجة إليها رغم الرقابة المشددة التي نص عليها القرار، وكذلك بإشارة واضحة من المجلس بتطبيق حظر السفر على الشخصيات الليبية، وأهاب بالدول عدم تمكينهم لدخول أراضيها مع السماح للحالات الإنسانية، كما تم تجميد الأرصدة الليبية في العديد من الدول. يأتي هذا في إطار تشديد العقوبات، سواء كانت على أفراد أو مؤسسات، بما فيها العقوبات الاقتصادية، وذلك لعدم تمكين ليبيا من الاستفادة من الأصول المالية لإطالة أمد الصراع، ولمتابعة تنفيذ هذا القرار شكلت لجنة جزاءات تتولى مهمة المتابعة، على أن يستمر المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطور الوضع في ليبيا، ومدى تماثل السلطات الليبية لهذه التدابير، وعلى ضوء ذلك يتم تخفيف التدابير أو رفع مستواها في الجلسات القادمة، كما أن القرار ينص على إتاحة الفرصة للسلطات الليبية لمحاولة تسوية الصراع بالطرق السلمية واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير.

2- أما في جلسة مجلس الأمن الدولي 6498 المنعقدة في 17 مارس 2011، واعتمد فيها القرار رقم 1973، المستند إلى قرار جامعة الدول العربية بفرض حظر جوي، ونداء الأمين العام للأمم المتحدة الذي وجهه للسلطات الليبية بوقف فوري لإطلاق النار، واستيائه من عدم امتثال السلطات الليبية للقرار 1970، مطالبًا فيه السلطات الليبية بوقف كل مظاهر العنف في ليبيا، وقرر إقامة منطقة حظر جوي على ليبيا لحماية المدنيين، وباتخاذ هذه القرارات لحماية المدنيين فإن المجلس قد عمد إلى

استخدامها باعتبارها مبررًا لتنفيذ ضربات جوية ضد ليبيا، رغم محاولته تسوية الصراع بالطرق السلمية[1].

ومن جهة أخرى فإن المفارقة الأبرز تمثلت في موقف جامعة الدول العربية، ولجوئها للمجلس ومطالبته بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا، ليظهر التدخل هنا بأنه نيابة عن المجتمع الدولي وبشرعية إقليمية ودولية[2]، ومن المعلوم أن جامعة الدول العربية التي تعد ليبيا عضوًا فيها لم تستطع حل الصراع في ليبيا، بل أكثر من ذلك فقد أصدر مجلس الوزراء العرب قرارًا يتيح لمجلس الأمن الدولي التدخل الفوري من خلال تفويضه للدول الأعضاء بالتدخل العسكري، وهذا ما حدث بمطالبة المجلس التدخل واستعمال القوة، على اعتبار أن ما يحدث في ليبيا مشكلة تهدد الأمن والسلم الدوليين، مما جعل دول حلف الشمال الأطلسي تجد تغطية عربية كافية للتدخل[3].

كما مدد المجلس ولاية اللجنة المنشأة بالقرار 1970، وتشكيله لفريق من الخبراء يتولى عدة مهام نتيجة لتدهور الوضع الإنساني في ليبيا، مع تأكيده على المتابعة المستمرة لما تقوم به السلطات الليبية من أعمال[4].

كل هذه الإجراءات دلَّت على بداية تعقيد الأزمة الليبية، وهذا يتطابق مع ما يراه الباحث من أن القرار 1970 تم فيه استخدام الشرعية الدولية، والذي خضع لعدة معطيات سياسية ودوافع خارجية غربية تمهيدًا للتدخل العسكري في ليبيا، رغم عدم

1- مجاهد جبر محمد الحاج، "التدخل الدولي الإنساني في ليبيا دوافعه ومبرراته وتجاوزاته وانعكاس ذلك على السيادة الليبية"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، (مصر: كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد الثامن- العدد الرابع، 2017)، ص ص44-45.

2- المرجع السابق نفسه، ص46.

3- د. أحمد بن عيسى، "إشكالية مدى مشروعية التدخل الدولي العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا"، **مجلة الميزان**، (الجزائر: المركز الجامعي صالحي أحمد بن نعامه، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المجلد الثاني- العدد2، 2017)، ص385.

4- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار١٩٧٣، "بشأن ليبيا"، الجلسة ٦٤٩٨، المنعقدة في 17 مارس٢٠١١.

وجود ما يشير في القرار إلى أي عملية عسكرية في ليبيا، كما أنه لم يفوض حلف الناتو لذلك.

3- وفي جلسة مجلس الأمن الدولي 6620 المنعقدة في 16 سبتمبر 2011، واعتمد فيها القرار 2009، المرتكز على قراراته السابقة ورسالة الأمين العام بشأن إرسال بعثة دولية لليبيا، حيث طالب المجلس بتولى الأمم المتحدة قيادة الجهود الدولية لإقامة دولة ديمقراطية موحَّدة في ليبيا، ودعا السطات الليبية الانتقالية بشأن الإيفاء بالتزاماتها الدولية، وأقر بإنشاء بعثة للأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمساعدة الحكومة الانتقالية الجديدة على بسط الأمن والاستقرار[1].

ويمكن القول إن تدابير المجلس هذه جاءت لكون الأوضاع السياسية في ليبيا غير مستقرة بشكل عام، رغم التحسن الملحوظ في بعض الجوانب، وبشأن إنشاء البعثة وإرسالها لليبيا فليس من السهل عليها المساهمة بشكل فعَّال وناجز في مساعدة الحكومة الانتقالية، نتيجة لاستمرار الصراع المسلح في وسط ليبيا وغربها، وعدم تمكن الحكومة من بسط السيطرة على كامل التراب الليبي، واكتفت بالجزء الشرقي لليبيا لإعلان الحكومة.

4- أما في جلسة مجلس الأمن الدولي ٦٦٤٠ المنعقدة في ٢٧ أكتوبر ٢٠١١، والتي تبنى فيها القرار 2016، بناءً على قراراته السابقة، وإحاطته بوقف القتال وإعلان التحرير من قِبل المجلس الانتقالي، فقد دعا مجلس الأمن لتشكيل حكومة ديمقراطية تمثل الجميع في ليبيا، وقرر إنهاء أحكام الفقرتين 4 و5 التي تنص على حماية المدنيين، والفقرات من 6 إلى 12 فيما يخص حظر الطيران من القرار 1973 اعتبارًا من 31 أكتوبر 2011[2].

1- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار ٢٠٠٩، "بشأن ليبيا"، الجلسة٦٦٢٠، المنعقدة في 16 سبتمبر ٢٠١١.

2- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار2016، "بشأن ليبيا"، الجلسة ٦٦٤٠، المنعقدة في ٢٧ أكتوبر ٢٠١١.

تدل إجراءات هذه الجلسة على أن الوضع في ليبيا شهد نوعًا من الاستقرار بعد توقف إطلاق النار، فاقتصر دور المجلس بدعوة الجميع إلى تكريس مبدأ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، والذي يعد بداية مرحلة جديدة في ليبيا.

5- بينما في جلسة مجلس الأمن الدولي 6644 المنعقدة في 31 أكتوبر 2011، والتي اعتمد فيها القرار 2017، استنادًا إلى قراراته السابقة وانتشار الأسلحة وما تسببه من عدم الاستقرار في البلاد، فقد قرر المجلس جمع كل أنواع الأسلحة في ليبيا، كما طلب من اللجنة المنشأة بقرار 1970 أن تستعين بفريق من الخبراء، بالتعاون مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وغيرها، في تقييم التهديدات والتحديات بشأن انتشار السلاح في ليبيا[1].

ويرى الباحث أن هذه التدابير جاءت على اعتبار أن انتشار السلاح له عدة مخاوف، من ضمنها أن ليبيا قد تصبح بؤرة من بؤر الإرهاب التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

6- وفي جلسة مجلس الأمن الدولي 6673 المنعقدة في 2 ديسمبر 2011، فقد اتخذ القرار 2022، والمعتمد على قراراته السابقة حين تطرق إلى تقرير الأمين العام بشأن توصيات المرحلة المقبلة من الدعم المقدم من البعثة لليبيا، وقرر تمديد ولايتها، وحثها على التشاور مع السلطات الانتقالية الليبية بغية التصدي لمخاطر انتشار الأسلحة[2].

ما جاءت من قرارات في هذه الجلسة يؤكد مخاوف المجلس من تزايد انتشار السلاح، وعدم قدرته على السيطرة فيما يخص الوضع في ليبيا، واقتصر دوره على الحث في اتخاذ ما يلزم من إجراءات وفقًا للمعطيات التي تجري على الأرض، بأن

1- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار ٢٠١٧، "بشأن ليبيا"، الجلسة ٦٦٤٤، المنعقدة في ٣١ أكتوبر 2011.

2- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2022، "بشأن ليبيا"، الجلسة ٦٦٧٣، المنعقدة في ٢ ديسمبر 2011.

تكون ليبيا دولة منزوعة السلاح، وذلك نتيجة لوجود التنظيمات المسلحة التي تشكل بؤرًا للتوتر في شمال إفريقيا وغربها ووسطها، قد تصل تهديداتها إلى دول الاتحاد الأوروبي في ظل وجود حدود مفتوحة دون رقابة.

7- بينما في جلسة مجلس الأمن الدولي 6733 المنعقدة في 12 مارس2012، فقد أجاز فيها القرار2040 وفق قراراته السابقة، وكذلك وفق تقرير الأمين العام وفريق الخبراء في ليبيا والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وتقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بليبيا، إضافة إلى تطلعه إلى إقامة انتخابات حرة ونزيهة يشارك فيها الجميع في يونيو 2012، مع إلزام السلطات الليبية بحماية السكان الليبيين والمواطنين الأجانب بما فيهم الأفارقة، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية حقوق الإنسان وإطلاق جميع المحتجزين، كما أنه قرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا لمدة 12 شهرًا لمساعدة السلطات الليبية[1].

اتضح من تدابير المجلس وفق معتقداته في البداية، أن الانتخابات هي المخرج الوحيد للأزمة الليبية، في ظل التدخلات الإقليمية والدولية، إلا أن إلزامه للسلطات الليبية يرجع لعدم قدرته على التوصل إلى حل مرضٍ لجميع الأطراف في ليبيا، وفشله في عقد مصالحة وطنية، إضافة إلى عجزه عن جبر الضرر، وعدم إقامة الدولة الديمقراطية بالشكل المطلوب من المجتمع الدولي، والذي كان سببًا بشكل أو آخر في تأزم الوضع بعد تدخله عسكريًا، حيث عَمَّت الفوضى، في حين أن تمديده لولاية البعثة يُعد محاولة لإعادة الاستقرار، وإقامة المصالحة الوطنية الشاملة، وإجراء الانتخابات، ومراقبة ما يحدث في ليبيا.

8- أما في جلسة مجلس الأمن الدولي6934 المنعقدة في 14مارس 2013، والتي اعتمد فيها القرار 2095، ارتكازًا على قراراته السابقة، وتقرير الأمين العام والتقرير الختامي لفريق الخبراء المعني بليبيا، فقد أشاد المجلس بالتحول الديمقراطي في

1- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار ٢٠٤٠،"بشأن ليبيا"، الجلسة ٦٧٣٣، المنعقدة في ١٢ مارس2012.

ليبيا، والحث بسرعة على استكمال صياغة الدستور، كما قرر توريد الأسلحة غير المهلكة لليبيا للأغراض الإنسانية والحماية، وتوجيه توصياته للجنة التابعة له بالتشاور مع الحكومة الليبية، بشأن رفع تجميد أصول المؤسسة الليبية للاستثمار والمحفظة الليبية للاستثمار لتوفير الأموال للشعب الليبي، وتمديده لولاية البعثة وفريق الخبراء[1].

اتضح من هذه الإجراءات نجاح دور المجلس نسبيًّا في سعيه لاستقرار الوضع في ليبيا، مع الرفع الجزئي لحظر الأسلحة، وذلك إدراكًا منه لما تتطلبه المرحلة، إضافة إلى رفعه تجميد الأموال الليبية، وهو ما يدل على أن المجتمع الدولي قد منح الثقة للحكومة المنتخبة، إلا أن تمديده لولاية البعثة يدل على أن المسألة الليبية لاتزال غير واضحة المعالم، وتبقى تحت قيد نظره الفعلي.

9- وفي جلسة مجلس الأمن الدولي 7136 المنعقدة في 14 مارس 2014 والتي تبنى فيها القرار2144، وعلى ضوء قراراته السابقة وتقرير الأمين العام والتقرير الختامي لفريقي الخبراء، فإن كل ما جاء من قرارات في هذه الجلسة يؤكد على ما نصت عليه تدابير جلساته السابقة، وبالأخص تدابير جلسته 6934، وقراره رقم 2095، ولم يضف إي تدابير جديدة بشأن ليبيا[2].

10- أما في جلسة مجلس الأمن الدولي 7142 المنعقدة في 19مارس2014 فقد اعتمد فيها القرار 2146، استنادًا إلى قراراته السابقة والرسالة الموجهة من قِبل الحكومة الليبية إلى رئيس مجلس الأمن بشأن تصدير النفط بالطرق غير المشروعة، حيث أدان المجلس تصدير النفط بطرق غير مشروعة، وحثه على تشديد مراقبة السفن

1- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار ٢٠٩٥،"بشأن ليبيا"، الجلسة ٦٩٣٤، المنعقدة في ١٤مارس 2013.

2- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار2144،"بشأن ليبيا"، الجلسة ٧١٣٦، المنعقدة في ١٤ مارس 2014.

من قِبل الدول الأعضاء في أعالي البحار، ومطالبته للأمين العام في توسيع ولاية فريق الخبراء وزيادة عدد أعضائه[1].

تدل التدابير الواردة في هذه الجلسة على استشعار المجلس هشاشة الحكومة، وعدم قدرتها على السيطرة الكاملة على الموانئ النفطية، وأن ليبيا لا تزال تمر بمرحلة صعبة تشكل خطرًا يهدد السلام والأمن الدوليين، من أجل ذلك طالب بزيادة عدد أعضاء فريق الخبراء وتوسيع مهامه.

المرحلة الثانية (27أغسطس2014– 13 سبتمبر 2018):

1– وفي جلسة مجلس الأمن الدولي 7251 المنعقدة في 27 أغسطس 2014 والمعتمد فيها القرار 2174، المستند إلى قراراته السابقة والدعوات التي وجهتها الحكومة الليبية ومجلس النواب من أجل إيقاف إطلاق النار والقتال، فقد دعا المجلس جميع الأطراف الليبية لوقف إطلاق النار، كما أدان أعمال العنف وأعرب عن قلقه من انتشار الأسلحة، وطالب بمحاسبة المسئولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني[2].

اتضح من تلك التدابير اكتفاء المجلس بحثه على الحفاظ على الأرواح والممتلكات، وتخوفه من انتشار الأسلحة ووصولها إلى مجموعات التنظيمات الإسلامية، إلا أنه أهمل مصير دولة بكاملها، والتي تشهد صراعًا سياسيًّا نتجت عنه حرب مسلحة في غرب ليبيا من أجل النفوذ والسيطرة على العاصمة.

2– أما في جلسة مجلس الأمن الدولي 7399 المنعقدة في 5 مارس 2015 وباعتماد القرار 2208، المرتكز على قراراته السابقة وتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم

1– **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2146، "بشأن ليبيا"، الجلسة 7142، المنعقدة في 19مارس 2014.

2– **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2174، "بشأن ليبيا"، الجلسة 7251، المنعقدة في 27 أغسطس 2014.

المتحدة في ليبيا والتقرير الخاص للأمين العام عن التقييم الاستراتيجي لوجود الأمم المتحدة في ليبيا، فقد طالب المجلس بتمديد ولاية البعثة لفترة قصيرة للقيام بمهامها[1].

ومن ثم، يُرجع الباحث ذلك إلى متابعة المجلس ومخاوفه من تطور الأحداث والوضع في ليبيا، والذي قد يشكل تهديدًا للأمن والسلم الدوليين.

3- بينما في جلسة مجلس الأمن الدولي 7420 المنعقدة في27 مارس 2015 فقد اتخذ فيها القرار2213مستندًا إلى قراراته السابقة وتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا والتقرير الخاص للأمين العام عن التقييم الاستراتيجي لوجود الأمم المتحدة في ليبيا والتقرير الختامي لفريق الخبراء، مشيرًا إلى أن الحالة في ليبيا لا تزال تشكل خطرًا، حيث قرر إيقاف إطلاق النار بين الأطراف المتصارعة في ليبيا، مع تأكيده على عدم وجود حل عسكري في ليبيا، وإنما عن طريق التفاوض والطرق السلمية، كما قرر تمديد ولاية البعثة وفريق الخبراء في ليبيا[2].

اتضح من قرارات الجلسة وإجراءاتها صرامة المجلس في إصدار قراراته التي تختلف عن سابقتها، يفسر ذلك بتوسع دائرة الصراع وما يترتب عنه من فوضى عارمة، مما يساعد على انتشار الأسلحة ووصولها لجماعات التنظيمات الإسلامية في المنطقة، الأمر الذي دفعه لتمديد ولاية بعثته لكونه متخوفًا من تزايد حدته، وكذلك لمراقبته تهريب النفط والهجرة غير الشرعية في ليبيا.

4- وفي جلسة مجلس الأمن الدولي 7420 المنعقدة في 27 مارس 2015، والتي تبنى فيها القرار 2214استنادًا إلى قراراته السابقة، وتنامي التنظيمات الإسلامية في ليبيا، فقد أدان الأعمال التي ارتكبتها جماعات تنظيم الدولة الإسلامية وأنصار الشريعة

1- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2208، "بشأن ليبيا"، الجلسة 7399، المنعقدة في 5 مارس 2015.

2- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2213،"بشأن ليبيا"، الجلسة 7420، المنعقدة في 27 مارس 2015.

الإسلامية، وأصدر توجيهاته لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع له، بشأن إعداد تقرير عن مستجدات الخطر الإرهابي من هذه التنظيمات وتحديد قدراتها وإمكانياتها ومصادر تمويلها[1].

من خلال التدابير الواردة في هذه الجلسة نتبيَّن مخاوف المجلس من انتشار التنظيمات الإسلامية وتوسعها، والتي أصبحت تشكل خطرًا حقيقيًّا على الجميع، مما أدى إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات مستقبلية تجاهها لمحاربتها وإضعافها والقضاء عليها.

5- أما جلسة مجلس الأمن الدولي 7520 المنعقدة في 10 سبتمبر 2015 فقد اتخذ فيها القرار 2238، معتمدًا على قراراته السابقة وتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم في ليبيا وتقرير الأمين العام الخاص لوجود الأمم المتحدة في ليبيا وتقرير فريق الخبراء، حيث كرر المجلس مطالبته بوقف إطلاق النار، وأنه لا مجال للحل العسكري في ليبيا، بل لابد من إيجاد طريق للحل السلمي، فهو الأمثل لهذه الأزمة، كما جدد دعوته للأطراف الليبية بتشكيل حكومة وفاق وطني[2].

يتضح من هذه الإجراءات أنه ليس بمقدور المجلس فعل شيء ملموس على الأرض، وهو ما دفعه للاكتفاء بدوره المعهود إليه، وحث جميع الأطراف على الانخراط في العملية السياسية التي تبذلها البعثة والممثل الخاص للأمين العام في جهودهم لوضع الصيغة النهائية للاتفاق السياسي، ذلك لإدراكه أهمية تشكيل هذه الحكومة ومساهمتها في استقرار ليبيا، ووضع الترتيبات الأمنية تفاديًا لخطر الإرهاب المتنامي في ليبيا.

1- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2214، "بشأن ليبيا"، الجلسة 7420، المنعقدة في 27 مارس 2015.

2- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2238، "بشأن ليبيا"، الجلسة 7520، المنعقدة في 10سبتمبر 2015.

6- وفي جلسة مجلس الأمن الدولي 7598، والمنعقدة في 23 ديسمبر 2015، اتخذ فيها القرار 2259 بالاستناد إلى قراراته السابقة والاتفاق السياسي بين الأطراف الليبية، حيث رحب المجلس باتفاق الصخيرات السياسي، ودعمه لتشكيل المجلس الرئاسي لليبيا، إضافة إلى حثه على تشكيل حكومة وفاق وطني، تكون الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا حسب الاتفاق، ودعمها إقليميًّا ودوليًّا [1].

ومن الملاحظ أن هذه التدابير جاءت على أثر اهتمام المجلس بتسوية الصراع سلميًّا، وقطع الطريق أمام من يحاول تقويض العملية السياسية والاستقرار في ليبيا حسب ما يسعى إليه.

7- وفي جلسة مجلس الأمن الدولي 7644 المنعقدة في 15مارس 2016، والتي اعتمد فيها القرار 2273، مستندًا إلى قراراته السابقة وتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشأن العملية السياسية في ليبيا، فقد قرر تمديد ولاية البعثة للقيام بمهامها من أجل استكمال العملية الانتقالية في ليبيا[2].

يتبين من جلسة المجلس وما اتخذ فيها من تدابير، وبالرغم من نجاح دوره في تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية المتصارعة والخروج باتفاق، فإنه مدرك لعدم قدرة فاعلية الحكومة الجديدة لقيامها بمهامها دون دعم المجتمع الدولي، لذلك طلب مساندتها ودعمها.

8- أما في جلسة مجلس الأمن الدولي 7661 المنعقدة في 31 مارس 2016، والتي اتخذ فيها القرار 2278، مرتكزًا على تدابير قراراته السابقة بشأن توريد الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول وصادرات النفط غير المشروعة واتفاق الصخيرات، فقد أدان تصدير النفط بطريقة غير شرعية، وقرر تمديد الأذونات في قراراته

1- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2259،"بشأن ليبيا"، الجلسة 7598، المنعقدة في 23 ديسمبر 2015.

2- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2273،"بشأن ليبيا"، الجلسة 7644، المنعقدة في 15 مارس 2016.

السابقة بشأنها، مع طلبه من حكومة الوفاق تعيين منسق للاتصال مع اللجنة لذلك الغرض، وتبليغ اللجنة عن قيامها بالرقابة الفعَّالة على المؤسسة الوطنية للنفط، ومصرف ليبيا المركزي، والمحفظة الليبية للاستثمار، كما قرر تمديد ولاية فريق الخبراء في ليبيا[1].

ويتضح من هذه التدابير مخاوف المجلس من تصدير النفط بطريقة غير مشروعة، باعتباره مصدر تمويل للتنظيمات الإسلامية والكيانات الأخرى التي تريد تقويض العملية السياسية، وذلك رغبة منه في معرفة كيف وأين يتم استخدام إيراداته، وأن حثه على رقابة المؤسسات المالية من أجل منح الثقة للحكومة الليبية باستخدام الأموال لمصلحة الشعب الليبي، بعد تأكده من قدرتها على بسط الأمن، ولذلك قرر تمديد فترة ولاية عمل فريق الخبراء.

9- بينما في جلسة المجلس 7712 المنعقدة في13 يونيو2016 والتي أجاز فيها القرار2291، مستندًا إلى قراراته السابقة وتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، فقد قرر تمديد ولاية البعثة من أجل دعم المجلس الرئاسي واللجنة الأمنية المؤقتة، وتشجيعها على الوجود الدائم لها في ليبيا[2].

وحسب ما ورد في جلسة المجلس من قرارات فإن المشهد يدل على شعوره بأن الوضع في ليبيا غير مستقر، ويشكل خطرًا يهدد السلام والأمن الدوليين كما جاء في قراره 2213.

10- أما في جلسة مجلس الأمن الدولي 7715 المنعقدة في 14 يونيو 2016، والتي تبنى فيها القرار 2292 على ضوء قرارات توريد الأسلحة في قراراته السابقة والتقرير النهائي لفريق الخبراء بليبيا وبقرار مجلس الاتحاد الأوروبي بتمديد ولاية عمل

1- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2278،"بشأن ليبيا"، الجلسة 7661، المنعقدة في 31 مارس 2016.

2- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2291، "بشأن ليبيا"، الجلسة 7712، المنعقدة في 13يونيو2016.

عملية صوفيا في البحر المتوسط، فقد أدان المجلس تدفق الأسلحة لليبيا ووصولها إلى تنظيم الدولة الإسلامية، وحث الدول الأعضاء بمساعدة المنظمات الإقليمية على التشاور مع حكومة الوفاق، بشأن تشديد الرقابة على توريد الأسلحة[1].

ويتضح من تلك الإجراءات عدم قدرة المجلس على السيطرة على الوضع في ليبيا، بدليل تخوفه من التنظيمات الإسلامية وما تشكله من خطر يهدد الحكومة والمدنيين والدول المجاورة والمحيط الإقليمي والدولي حسب ما أفاد به حصول هذه التنظيمات على الأسلحة، خاصة أن ليبيا أصبحت وجهة لكل الجماعات الإسلامية من مختلف الجنسيات.

11- وفي جلسة مجلس الأمن الدولي 7743 المنعقدة في 22 يوليو 2016، والتي تم فيها اعتماد القرار 2298مستندًا إلى قراراته السابقة بشأن توريد الأسلحة والأسلحة الكيميائية، فقد رحَّب بقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، للتخلص منها وتدميرها بطريقة آمنة[2].

وجاءت تدابير المجلس في هذه الجلسة باكتفائه بالترحيب بقرار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي جاء تعبيرًا عن تخوفه من وصولها إلى تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات الأخرى، وفي الوقت نفسه لتفكيك بنيتها التحتية والتخلص منها نهائيًّا في ليبيا.

12- وفي جلسة مجلس الأمن الدولي ٧٨٣٢، المنعقدة في ١٣ ديسمبر ٢٠١٦ والتي تم فيها اعتماد القرار 2323 معتمدًا على قراراته السابقة وتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، فقد قرر المجلس تمديد ولاية البعثة في ليبيا، دعمًا لتنفيذ الاتفاق السياسي وما يحتويه من بنود للمرحلة الانتقالية في ليبيا[3].

1- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2292، "بشأن ليبيا"، الجلسة 7715، المنعقدة في 14 يونيو 2016.

2- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2298، "بشأن ليبيا"، الجلسة 7743، المنعقدة في 22 يوليو 2016.

3- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار ٢٣٢٣،"بشأن ليبيا"، الجلسة ٧٨٣٢، المنعقدة في ١٣ ديسمبر ٢٠١٦.

ويتضح من هذه القرارات مدى فاعلية دور المجلس ومساهمته في الاستقرار النسبي للوضع الأمني في ليبيا، بغية استكمال الاستحقاق السياسي ونجاح خارطة الطريق المتفق عليها.

13- أما جلسة مجلس الأمن الدولي 7964 المنعقدة في 12 يونيو 2017، والتي تم فيها اعتماد القرار 2357 بالاستناد إلى قراراته السابقة بشأن توريد الأسلحة، فقد قرر تمديد التدابير الواردة في القرار 2292 الخاص بحظر توريد الأسلحة[1].

ويتبين لنا، من تدابير هذه الجلسة عدم قدرة الجهات المعنية على إِحْكَام إجراءات المتابعة والمراقبة في توريد الأسلحة، مما اضطر المجلس إلى تمديد تدابيره السابقة، بدليل تزايد مخاوفه من وصول الأسلحة إلى ليبيا بطرق غير مشروعة واستغلالها خارج نطاق القانون، الأمر الذي نتج عنه تشديد الإجراءات والرقابة عليها في أعالي البحار.

14- وفي جلسة مجلس الأمن الدولي 7988 المنعقدة في 29 يونيو 2017، والتي اتخذ فيها القرار 2362بالاعتماد على قراراته السابقة بشأن توريد الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول وتوريد صادرات النفط غير المشروعة، فقد أدان المجلس تصدير النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة بطرق غير شرعية، كما طالب حكومة الوفاق بالرقابة الفعَّالة على المؤسسات المالية، وحظر توريد الأسلحة والسفر، إضافة إلى قراره بتمديد ولاية فريق الخبراء[2].

هذا ويتضح لنا من تدابير هذه الجلسة، أنه بالرغم من عدم فاعلية دور المجلس في السيطرة على الوضع في ليبيا، فإنه مع ذلك يولي اهتمامًا بشأنها لتقليل مخاوفه من استغلال تلك الموارد بطرق غير مشروعة.

1- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2357،"بشأن ليبيا"، الجلسة 7964، المنعقدة في 12 يونيو 2017.

2- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2362،"بشأن ليبيا"، الجلسة 7988، المنعقدة في 29 يونيو 2017.

15- أما في جلسة مجلس الأمن الدولي 8048 المنعقدة في 14سبتمبر 2017، والتي تم فيها اعتماد القرار 2376وبناءً على قراراته السابقة وتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فقد قرر تمديد ولاية البعثة، على أن تتولى بوصفها بعثة سياسية متكاملة ممارسة الوساطة والمساعي الحميدة، لتقدم الدعم اللازم للعملية السياسية في ليبيا وتنفيذ الاتفاق السياسي[1].

إن القرارات الواردة في جلسة المجلس توضح مدى ضعف دوره وعدم قدرته على التسوية الفعلية في ليبيا، واكتفائه بتمديد عمل البعثة لمساعدة حكومة الوفاق في القيام بمهامها.

16- وفي جلسة مجلس الأمن الدولي8282 المنعقدة في11 يونيو 2018، والتي دشن فيها القرار 2420 بالاستناد إلى قراراته السابقة بشأن حظر توريد الأسلحة، فقد قرر تمديد الأذونات لحظر توريد الأسلحة[2].

ومما سبق يتضح أن الإجراءات الواردة في هذا الجلسة جاءت مطابقة لتدابير قرار جلسته 2357، وهو ما يؤكد على استمرار ضعف وعدم فاعلية دور المجلس في السيطرة التامة على الوضع في ليبيا.

17- بينما في جلسة مجلس الأمن الدولي 8350 المنعقدة في13 سبتمبر 2018، والتي اتخذ فيها القرار 2434استنادًا إلى قراراته السابقة بشأن العملية السياسية في ليبيا، وتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة بليبيا، فقد قرر المجلس تمديد ولاية بعثته في ليبيا[3].

1- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2376،"بشأن ليبيا"، الجلسة 8048، المنعقدة في 14سبتمبر 2017.

2- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار2420،"بشأن ليبيا"، الجلسة 8282، المنعقدة في 11 يونيو 2018.

3- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2434،"بشأن ليبيا"، الجلسة 8350، المنعقدة في 13 سبتمبر 2018.

هذا، ويتبين من تدابير هذه الجلسة أنها لا تختلف عما نصت عليه تدابير القرار 2376.

المرحلة الثالثة (ما بعد 10 يونيو 2019):

1- في جلسة مجلس الأمن الدولي 8540 المنعقدة في10 يونيو 2019، والتي تم فيها اعتماد القرار 2473، المرتكز على قراراته السابقة بشأن حظر توريد الأسلحة، فقد قرر المجلس تمديد الأذونات الواردة في القرار 2024 لحظر توريد الأسلحة[1]، حيث جاءت مطابقة لتوضح أيضًا عدم قدرة المجلس على السيطرة فيما يخص الوضع في ليبيا، وأن قبضته لا تزال ضعيفة بهذا الشأن.

2- أما جلسة مجلس الأمن الدولي 8615 المنعقدة في12 سبتمبر 2019، والتي تم فيها اعتماد القرار 2486 استنادًا إلى جميع قراراته المتعلقة بليبيا، وبتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، فإن ما جاء من تدابير بشأن هذا القرار وتمديد ولاية البعثة [2]، أتى مطابقًا للقرارين رقمي 2376 و2434، حيث تؤكد الأوضاع على عدم جدية وفاعلية دور المجلس في السيطرة على الوضع في ليبيا.

3- وفي جلسة مجلس الأمن الدولي 8719 المنعقدة في11 فبراير 2020، والتي تم فيها تبني القرار 2509، وعلى ضوء تدابير قرارات المجلس السابقة بشأن توريد وحظر الأسلحة والسفر وتجميد الأصول وحظر توريد النفط بالطرق غير المشروعة، فإن ما جاء في هذا القرار من إدانة تصدير النفط وتوريد الأسلحة وحظر السفر وتمديد فريق ولاية فريق الخبراء[3]، يُعد تأكيدًا لما ورد من تدابير في القرار رقم 2362، مع ضعف دور المجلس وعدم قدرته على احتواء الأزمة الليبية.

1- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2473،"بشأن ليبيا"، الجلسة 8540، المنعقدة في 10يونيو 2019.

2- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2486،"بشأن ليبيا"، الجلسة 8615، المنعقدة في 12سبتمبر 2019.

3- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2509،"بشأن ليبيا"، الجلسة 8719، المنعقدة في 11 فبراير 2020.

4- أما في جلسة مجلس الأمن الدولي 8722 المنعقدة في12 فبراير 2020 والتي اتخذ فيها القرار 2510، مستندًا إلى قراراته السابقة بشأن العملية السياسية في ليبيا، فقد رحب المجلس بمؤتمر برلين وما جاء فيه من استنتاجات بشأن العملية السياسية في ليبيا، ورحب أيضًا بترشيح ممثلين لعضوية اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 من أجل وقف إطلاق النار[1].

ويرى الباحث أن إجراءات هذه الجلسة تعد خطوة إيجابية للمجلس لإيجاد مخرج للأزمة الليبية، رغم تأخره في اتخاذ القرارات اللازمة بشأن الصراع المسلح بغية السيطرة على العاصمة في 1 أبريل 2019.

5- بينما في جلسة مجلس الأمن الدولي المنعقدة في5 يونيو 2020، والتي اعتمد فيها القرار 2526، بالاستناد إلى قراراته السابقة بشأن حظر توريد الأسلحة لليبيا، فقد قرر تمديد الأذونات الواردة في القرار 2473 لحظر توريد الأسلحة[2].

وتفسر تدابير هذه الجلسة عدم كفاءة دور المجلس في الحد من توريد الأسلحة، وضعفه في السيطرة على جميع المنافذ، وعدم فاعليته في تسوية الأزمة الليبية بالشكل المطلوب.

6- وفي جلسة مجلس الأمن الدولي 8758 المنعقدة في 15 سبتمبر 2020، والتي اتخذ فيها القرار 2542، اعتمادًا على قراراته السابقة وتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة بشأن العملية السياسية في ليبيا، فقد قرر تمديد ولاية بعثته في ليبيا للقيام بمهامها في دعم العملية السياسية وتنفيذ الاتفاق السياسي[3].

1- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2510،"بشأن ليبيا"، الجلسة 8722، المنعقدة في 12 فبراير 2020.

2- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2526،"بشأن ليبيا"، الجلسة المنعقدة في 5 يونيو 2020.

3- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار2542،"بشأن ليبيا"، الجلسة 8758، المنعقدة في 15سبتمبر 2020.

ومما سبق يرى الباحث أن ما جاءت به هذه الجلسة من قرارات لا تختلف عما نصت عليه إجراءات قراره رقم 2486 وقراراته السابقة، مما يؤكد تباطؤ دور المجلس وعدم فاعليته أو تواضع قدرته بشأن السيطرة على الوضع في ليبيا.

7- أما في جلسة مجلس الأمن الدولي المنعقدة في 16 أبريل 2021، والتي اعتمد فيها القرار 2570، مستندًا إلى قراراته السابقة المتعلقة بليبيا بشأن العملية السياسية، فقد طلب من حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة، الاستعداد للقيام بإجراء انتخابات في 24 ديسمبر 2021، كما جاء في خارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار الوطني[1].

ويلاحظ الباحث أن ما جاء من تدابير في جلسة المجلس هذه، يدل على نجاح دوره نسبيًا في تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية المتصارعة.

8- بينما في جلسة مجلس الأمن الدولي المنعقدة في 16 أبريل 2021، والتي تم فيها اتخاذ القرار 2571 بناءً على ضوء قراراته السابقة بشأن حظر توريد الأسلحة والسفر وتجميد الأصول وتوريد الصادرات النفطية غير المشروعة من ليبيا، فيتضح أن ما جاء في هذا القرار يعد تأكيدًا لما ورد من قرارات وإجراءات في القرارين رقمي 2362 و2509، حيث أكد على تمديد الأذونات الواردة فيها، مع تمديد ولاية فريق الخبراء[2].

ومن خلال الإجراءات الواردة في هذه الجلسة ثَبُتَ عدم قدرة دور المجلس على احتواء الأزمة الليبية بالشكل المطلوب، والاكتفاء ببعض الإجراءات بهدف الضغط على الكيانات السياسية في ليبيا، من أجل التفاوض وإيجاد حل مناسب للأزمة في ليبيا.

1- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2570،"بشأن ليبيا"، الجلسة المنعقدة في 16 أبريل 2021.

2- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2571،"بشأن ليبيا"، الجلسة المنعقدة في 16 أبريل 2021.

9- وفي جلسة مجلس الأمن الدولي 8783 المنعقدة في 3 يونيو 2021، والتي اعتمد فيها القرار 2578مستندًا إلى قراراته السابقة بشأن حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا، فقد قرر المجلس تمديد الأذونات المطابقة والواردة في القرارين رقمي 2473 و2526[1].

وتوضح قرارات جلسة المجلس هذه مدى ضعف دوره وعدم قدرته على السيطرة الكاملة بشأن ما يجري في ليبيا، وكذلك لم يضف أي شيء جديد يسهم في تسوية الصراع.

10- أما في جلسة مجلس الأمن الدولي 8961 المنعقدة في 31 يناير 2022، والتي دشن فيها القرار 2619 بالارتكاز على قراراته السابقة المتعلقة بالحالة الليبية والعملية السياسية، فإن ما جاء من إجراءات في هذا القرار بتمديد ولاية البعثة في ليبيا لا يختلف عما نص عليه القراران رقما 2486 و2542[2]، ويتضح أيضًا مدى تباطؤ دور المجلس وضعف قدرته في احتواء الأزمة الليبية وإنهائها.

11- وفي جلسة مجلس الأمن الدولي 9025 المنعقدة في 29 أبريل 2022، والتي تبنى فيها القرار 2629مستندًا إلى قراراته السابقة بشأن العملية السياسية في ليبيا، فإن ما جاء في هذا القرار بتمديد ولاية البعثة في ليبيا لا يختلف أيضًا عما نصت عليه الإجراءات الواردة في القرارات 2486 و2542 و2619[3]، لتؤكد على إخفاقات دور المجلس المتكررة في احتواء الأزمة الليبية.

12- أما في جلسة مجلس الأمن الدولي 9053 المنعقدة في 3 يونيو 2022، والتي تم فيها اتخاذ القرار 2635 بالاستناد إلى قراراته السابقة بشأن حظر توريد الأسلحة

1- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2578،"بشأن ليبيا"، الجلسة 8783، المنعقدة في 3 يونيو 2021.

2- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2619،"بشأن ليبيا"، الجلسة 8961، المنعقدة في 31 يناير 2022.

3- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2629،"بشأن ليبيا"، الجلسة 9025، المنعقدة في 29 أبريل 2022.

لليبيا، فإن ما جاء في هذا القرار أيضًا بتمديد الأذونات لحظر توريد الأسلحة جاء مطابقًا للتدابير الواردة في القرارات 2473 و2526 و 2578[1]، وهو ما يدل على استمرار ضعف دور المجلس وعدم فاعليته بشأن احتواء ما يحدث في ليبيا.

13- وفي جلسة مجلس الأمن الدولي 9092 المنعقدة في 13 يوليو 2022، والتي اعتمد فيها القرار 2644مرتكزًا على الإجراءات الواردة في قراراته السابقة بشأن حظر توريد الأسلحة والسفر وتجميد الأصول وحظر توريد الصادرات النفطية غير المشروعة، فإن ما جاء في هذا القرار بتمديد الأذونات الواردة في القرارات 2473 و2526 و2578 و2635[2]، يؤكد على استمرار ضعف دور المجلس، وعدم قدرته على تسوية الصراع واستقرار أمن ليبيا منذ بداية الأزمة 2011.

14- أما جلسة مجلس الأمن الدولي9103 المنعقدة في28يوليو 2022، والتي تم فيها اتخاذ القرار 2647 بناءً على تفعيل قراراته السابقة المتعلقة بالعملية السياسية في ليبيا، فإن ما جاء أيضًا في هذا القرار بتمديد ولاية البعثة في ليبيا، لا يختلف عما نصت عليه القرارات أرقام 2486 و2542 و2619 و2629، بالإضافة إلى ذلك فقد أعرب المجلس عن أسفه بشأن عدم تنفيذ بعض البنود الواردة في خارطة الطريق، لما لها من أهمية في العملية السياسية، إذ إنها تسهم بشكل أو بآخر في تسوية الصراع الدائر في ليبيا وتعمل على استقرار الأوضاع داخلها[3].

هذا ويتضح من قرارات هذه الجلسة فعليًا ضعف دور المجلس في احتواء الأزمة الليبية بشكل كامل رغم محاولاته المتكررة.

1- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2635،"بشأن ليبيا"، الجلسة 9053، المنعقدة في 3 يونيو 2022.

2- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2644،"بشأن ليبيا"، الجلسة المنعقدة في 13 يوليو2022.

3- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار2647،"بشأن ليبيا"، الجلسة 9103،المنعقدة في 28 يوليو2022.

15- بينما في جلسة مجلس الأمن الدولي9173 المنعقدة في28 أكتوبر 2022، والتي تم فيها تدشين القرار 2656معتمدًا على الإجراءات الواردة في قراراته السابقة بشأن العملية السياسية في ليبيا، فقد قرر تمديد ولاية البعثة في ليبيا وتنفيذ مهامها كما جاءت في القرار 2542 والفقرة 16 من القرار 2570، كما رحب المجلس بتعيين ممثلٍ خاص للأمين العام في ليبيا ورئيسٍ للبعثة في ليبيا، هذا وحث المجلس أطراف الصراع على التعاون معه في تنفيذ ولايته، كما طلب المجلس من البعثة تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل بشأن هيكل قيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (أونسميل)، وحثه لجميع الأطراف الليبية على الاتفاق بشأن خريطة طريق لإجراء انتخابات في أقرب وقت ممكن، وتأكيده على أهمية إطلاق عملية وطنية للحوار والمصالحة للجميع، وتشديده على وقف أي حل عسكري في ليبيا، وعلى الجميع الامتناع عن القيام بأي أعمال عنف تؤدي إلى تقويض العملية السياسية، مع تطبيق التدابير احترازية المنصوص عليها في القرار 1970، على أن يكون ذلك وفق بصيغتها المعدلة على الأفراد والكيانات الذين تقرر لجنة الجزاءات الدولية مشاركتهم في أعمال تهدد السلام والأمن وتعرقل عملية الانتقال السياسي في ليبيا، وأن تمتثل جميع الدول الأعضاء امتثالًا تامًا لحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار 1970، وعلى جميع الأطراف أن تنفذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 أكتوبر 2020 تنفيذًا كاملًا، مع إبقاء الحالة الليبية تحت نظره الفعلي[1].

ويتضح من هذه الجلسة، وما اتخذ فيها من قرارات، محاولة المجلس النهوض بدوره واحتواء الأزمة بعد فشله المتكرر، لعله يجد مخرجًا حقيقيًّا لحل سلمي يرضي جميع الأطراف في ليبيا.

1- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2656،"بشأن ليبيا"، الجلسة 9173، المنعقدة في 26 أكتوبر 2022.

وعليه ومما سبق ذكره فإن الصراع في ليبيا ومنذُ الوهلة الأولى وعند إحالة الملف الليبي من جامعة الدول العربية إلى مجلس الأمن الدولي، أخذ الصراع الطابع الدولي، من خلال قرارات المجلس المرتبطة بالبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مما أعطى فرصة للدول الغربية للتدخل عسكريًّا بشكل مباشر في ليبيا، ومن ضمن أشكال هذا التدخل تدخل فرنسا المباشر بضرب أهداف عسكرية ليبية قبل صدور قرار المجلس رقم 1973، وهذا يعد مخالفًا للأعراف والبرتوكولات الدولية.

هذا وقد أصبح الصراع في ليبيا صراعًا ذا طابع مسلح أكثر منه ذا طابع سياسي، الأمر الذي جعل مصيرها رهنًا بتفاعلات معقدة داخليًا وخارجيًا، إضافة إلى أنواع التدخلات الإقليمية والدولية طيلة عقد من الزمن. إن مصير ليبيا لم يعد بيد الليبيين، وإنما بيد الدول الكبرى وبعض الدول الإقليمية، التي لها تأثير واضح على المشهد السياسي الليبي وفقًا لتوجهات الساسة السياسية والإيديولوجية.

المطلب الثاني: الصعوبات التي واجهت دور مجلس الأمن الدولي والرؤى التوجيهية والمستقبلية في تسوية الصراع في ليبيا.

أولاً– الصعوبات التي واجهت دور مجلس الأمن الدولي في تسوية الصراع في ليبيا:

من خلال تناول دور مجلس الأمن الدولي في تسوية الصراع في ليبيا، اتضح للباحث العديد من الصعوبات التي واجهت أداءه والمتمثلة في الآتي:

1– التدخل الخارجي والانقسام السياسي في ليبيا:

أشار المجلس في جلساته لعملية التدخل الخارجي في الشأن الليبي، مما سبب حالة من الفوضى والانقسام السياسي، الذي هيمن على المشهد السياسي في ليبيا، وازداد منذ اتفاق الصخيرات المغربية في شهر ديسمبر 2015، ونتج عنه العديد من المشكلات الداخلية، منها عدم اعتماد مشروع الميزانية، وسحب الثقة من الحكومة، والاستفتاء على مشروع الدستور والخلاف حول قانون الانتخابات وغيرها من الأسباب. ومما زاد المشهد تعقيدًا التدخل الخارجي وتزايد أطرافه، إذ أصبح الصراع الليبي أداة في يد أطراف دولية

وإقليمية لها أسبابها الخاصة في التدخل والتي جاءت مختلفة، مما جعل لها تأثيرًا في إقرار الحل السياسي أو العسكري في ليبيا[1]، مثلاً عندما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الشأن الليبي بهدف نشر الديمقراطية والحرية، فإن تدخلها هذا كان مرتبطًا أكثر بالمصالح الاستراتيجية والاقتصادية، وعلى الرغم من حظر تصدير السلاح إلى ليبيا من قبل الأمم المتحدة، فإن أمريكا تعيد بناء منظومة دفاع جوي متكاملة، وذلك بالتزامن مع إعادة تأهيل منظومة الدفاع الجوي الروسية، وسعيًا لذلك فقد اعتمدت على استراتيجية متدرجة أساسها الفوضى الخلاقة، مما ساعد في زيادة الحروب الأهلية في ليبيا. أما عن تدخل إيطاليا فقد جاء للحد من النفوذ الاقتصادي لروسيا إلى جانب دعمها لأحد أطراف الصراع في ليبيا، في حين تدخل الاتحاد الأوروبي جاء بسبب احتواء ليبيا على احتياطيات الغاز الطبيعي الذي يعد مصدرًا مهمًا لأوروبا، وأيضًا أصبحت الساحة الأوروبية تحت التهديد بسبب تحركات روسيا في شرق ليبيا، بينما تدخل بريطانيا فكان دائمًا لتطبيق سياسة فرق تسد، وهو الفصل بين أقاليم ليبيا والعمل على زرع الخصومات والفرقة بين الشعب الليبي.

وأما تدخل فرنسا في ليبيا فقد كان لرغبتها في العودة إلى منطقة غرب إفريقيا من خلال البوابة الليبية وتكريس نفوذها السياسي والعسكري، حيث قامت في عام 2014 ببناء قاعدة (ماداما) في أقصى شمال النيجر قرب الحدود مع جنوب ليبيا، وتم تزويدها بمطار حربي لكي تكون نقطة انطلاق نحو الأراضي الليبية، كما أن التدخل التركي في ليبيا جاء لعدة أسباب من ضمنها أمن الطاقة التركي، والدعم العسكري لأحد أطراف الصراع حفاظًا على مصالحها بما جاء في مذكرة التفاهم الموقعة في 27 نوفمبر 2019، المتضمنة ترسيم الحدود البحرية والتعاون الأمني والعسكري[2].

1- يوسف لطفي، "الانسداد السياسي في ليبيا: المسببات والجذور"، الموقع الإلكتروني "**منتدى العاصمة**" يوم 21 مايو 2022، متوفر على الرابط التالي:https://capitalforum.net/%D8

2- د. رشا عطوة عبدالحكيم ضبيش، "التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب دراسة حالة ليبيا"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**،(الإسماعيلية: كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، العدد الثالث عشر- يناير 2022)، ص ص 25-29.

2- عدم التوافق بين الدول الكبرى والتغيير المستمر للمبعوثين الدوليين في ليبيا:

منذ بداية الصراع في ليبيا إلى الآن لم يستطع مجلس الأمن الدولي والمبعوثون، إيجاد حل سياسي يمكن البناء عليه، بل كان التعاطي مع الأزمة وفقًا لرؤية الدول الخمس الكبرى في المجلس، مما جعله أزمة دولية بأطراف ليبية، والدليل هو الخلاف في المجلس على تسمية مبعوث دولي في ليبيا، مثلاً تسمية مستشارة للأمين العام بعد أن فشل المجلس في التوافق على تسميتها مبعوثة بسبب الرفض الروسي[1].

وقد أرسل المجلس العديد من المبعوثين الدوليين إلى ليبيا لتسوية الصراع منذ أحداث 17 من فبراير، ففي 6 أبريل 2011 عين أول مبعوث من قِبل الأمين العام للأمم المتحدة لليبيا، لإجراء مشاورات عاجلة لكنه لم يبق في مهمته أكثر من أربعة أشهر، وفي 20 سبتمبر تم تعين مبعوث ثانٍ لليبيا في فترة ما بعد الصراع حتى أكتوبر 2012، وكانت مهمته العمل على إعادة بناء الشرطة وبعض المؤسسات الرسمية ولم يفلح في ذلك، وفي أغسطس 2012 عُين مبعوث ثالث واستمرت ولايته قرابة سنتين، فالهدف الذي جاء من أجله، وهو إرساء مفاهيم الديمقراطية ودعم الحوارات السياسية، لم يخرج عن سياق الاجتماعات المغلقة، وفي أغسطس 2014 عُين مبعوث رابع لليبيا، لكنه غادر منصبه تاركًا وراءه حالة من الغضب بسبب ما وصف بالتقسيمات التي أحدثها اتفاق الصخيرات، كما عُين مبعوث خامس في الفترة من 17 نوفمبر 2015 إلى 21 من يونيو 2017، مهمته تنفيذ اتفاق الصخيرات، ولكنه أخفق في ذلك بسبب خلافات الأطراف الليبية.

وفي يونيو 2017 عُين مبعوث سادس لليبيا، مهمته تكمن في المصالحة والحوار بين الأطراف المتصارعة، ومع استمرار خروقات وقف إطلاق النار وتبادل الاتهامات بين الأطراف المتصارعة، وأمام هذا الوضع لم يجد سبيلاً إلا أن يتقدم باستقالته إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وفي12 مارس 2018 أعلن الأمين العام للأمم المتحدة

1- د. جبريل العبيدي، "الأزمة الليبية وفشل الأمم المتحدة"، **جريدة الشرق الأوسط**، (السعودية: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، العدد 15954، 3 أغسطس 2022).

تعيين مبعوثٍ سابعٍ لليبيا، والذي اختلف على تسميتها "مستشارة" بين الدول الكبرى، وتزامن وصولها لقيادة البعثة في ليبيا مع العجز المالي في البلاد بسبب إقفال تصدير النفط الخام منها[1]، وفي 28 أكتوبر 2022 رحب المجلس في جلسته 9173 بعدما اعتمد قراره 2656 بتعيين المبعوث الأممي لليبيا[2]، والذي أعلن عنه الأمين العام للأمم المتحدة في بيانه يوم الجمعة 26 أغسطس 2022[3]، هذا وقد جاء المبعوث الثامن لليبيا بناء على مطالب متكررة من دول إفريقية بتكليف مرشح من القارة يحظى بدعم الاتحاد الإفريقي، والذي أخذ على الأمم المتحدة تهميش الدور الإفريقي في العملية السياسية بليبيا[4].

3- توريد الأسلحة وانتشارها في ليبيا:

أثار انتشار الأسلحة وتوريدها إلى ليبيا مخاوف دولية وإقليمية، حيث قوض العملية السياسية والانتقال السلمي للسلطة، حيث أشار المجلس إلى ذلك في عدة جلسات على سبيل الذكر بداية من قراره 2144 في جلسته 7136 -2014، والذي يحد من انتشارها وحظر توريدها[5]، وصولاً إلى قراره 2656 في جلسته9173-2022، والذي أكد على ضرورة التخطيط لنزع السلاح من جميع الجماعات المسلحة[6].

1- رامي التلغ، "الأمميون إلى ليبيا... تسع سنوات من التعثر المتواصل"، بوابة إفريقيا الإخبارية، الموقع الإلكتروني"**afrigatenews.net**" في 11 ديسمبر 2020، متوفر على الرابط التالي:https://www.afrigatenews.net/article

2- **الأمم المتحدة**، القرار2656، **مرجع سبق ذكره**.

3- **الأمم المتحدة**،" الأمين العام يعين السنغالي عبد الله باتيلي ممثلاً خاصًا له في ليبيا ورئيسًا لبعثة أونسميل"، الموقع الإلكتروني" **الأمم المتحدة**"، في 2 سبتمبر 2022، متوفر علي الرابط التالي: https://news.un.org/ar/story/2022/09/1110421

4- ماذا ينتظر المبعوث الدولي الجديد في رمال ليبيا؟، الموقع الإلكتروني "**سكاي نيوز عربية**"، يوم 3 سبتمبر 2022، متوفر على الرابط التالي:https:///middle-east/1552319-ينتظر-المبعوث-الدولي-الجديد-رمال-ليبيا؟

5- **الأمم المتحدة**، القرار2144، **مرجع سبق ذكره**.

6- **الأمم المتحدة**، القرار2656، **مرجع سبق ذكره**.

ثانيًا: الرؤية التوجيهية لدور مجلس الأمن الدولي في تسوية الصراع في ليبيا

بعد القيام بدراسة ومعرفة دور المجلس في تسوية الصراع في ليبيا، ومعرفة مدى فاعليته ومكامن إخفاقه على أرض الواقع، توصي الدراسة من أجل نجاح وفاعلية وكفاءة دوره في تسوية الصراع في ليبيا بشكل خاص والعالم بشكل عام، بالأخذ في الاعتبار بتوجيه المجلس للعمل بتطبيق ما جاء في المادة 34 من ميثاق الأمم المتحدة، والمتضمنة تحليل أي صراع وأي موقف قد يؤدي إلى تصادم، ربما ينتج عنه صراع لكي يتخذ المجلس قراره ما إذا كان هذا الصراع واستمراره يهدد السلم والأمن الدوليين، وكذلك تفعيل ما جاء في المادة 47 من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تؤكد على تشكل لجنة من أركان الحرب، تكون مهمتها إرساء التعاون للمجلس في جميع المسائل المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح وتنظيم القوات وغيرها، بما يتفق مع المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة من أجل ترتيب أولويات الصراع الإقليمي ليتم استيعابه بشكل إقليمي للقرارات المطلوبة.

ثالثًا: الرؤى المستقبلية المحتملة لدور مجلس الأمن الدولي في تسوية الصراع في ليبيا

من خلال ما تناولته الدراسة لدور المجلس والصعوبات التي واجهته في تسوية الصراع في ليبيا، راودت الباحث في ذهنه سيناريوهات مستقبلية محتملة تكمن في الآتي:

1- **السيناريو الأول:** احتمالية استمرار الوضع الحالي كما هو عليه الآن، ويكتفي المجلس بترقب الوضع عن كثب، مع محاولة كسب جهود جميع الأطراف الفاعلة من أجل إيجاد مخرج للأزمة الليبية، مع إرضاء الجميع وعدم اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، كما أشار إليه في جلساته، وتبقى الأزمة الليبية أزمة دولية وتحت بند الفصل السابع.

2- **السيناريو الثاني:** احتمالية توافق الآراء بين الفاعلين الدوليين والرجوع تحت مظلة قبة مجلس الأمن الدولي من أجل مصالحهم في ليبيا، وتبني قرارٍ بالإجماع لإيجاد

مخرج حقيقي للصراع بعدما تم تدويله، وذلك بالتنسيق مع دول الجوار الفاعلة لليبيا التي تنظر إلى استقرار ليبيا على أنه استقرار لأمنها القومي، وأيضًا المنظمات الإقليمية الإفريقية، بعد المطالبة الإفريقية للمجتمع الدولي بعدم تهميش دورها في تسوية الصراع في ليبيا، واختيار مبعوث دولي من إفريقيا لليبيا.

- **خاتمة**

يمكن القول إن الدور الذي قام به مجلس الأمن الدولي دور رئيسي وأكثر فاعلية في تعاطيه مع الملف الليبي، بدعوته للسلطات الليبية في البداية إلى نبذ العنف ومطالبته بوقف إطلاق النار، وتلبية المطالب المشروعة للشعب بما جاء في قراره رقم 1970، إلا أن عدم استجابة السلطات الليبية لذلك، وبناءً عن الطلب المقدم من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي تمت إحالة الملف الليبي إلى مجلس الأمن الذي أصدر القرار رقم1973 بإقامة منطقة حظر جوي على ليبيا، والمنعطف الخطير في ذلك تمثل في التدخل العسكري من قِبل حلف الناتو وحلفائه، منهم فرنسا، وذلك بالتدخل المباشر قبل إصدار القرار وكان الهدف منه هو حماية المدنيين ظاهريًا، أما على أرض الواقع فكان الهدف منه إسقاط النظام السياسي الليبي لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية، وهو ما يعد مخالفةً للقوانين والأعراف الدولية، ومن ذلك الحين صدرت عن المجلس العديد من القرارات بشأن ليبيا ومحاولاته المتكررة في تسوية الصراع، مع ملاحظة أن قراراته الأخيرة اكتفت بتمديد ولاية البعثة، مع تأكيده المستمر على ما جاء في التدابير السابقة ومتابعته للوضع، فلم يعد يعير أي اهتمام للملف الليبي رغم تسارع الأحداث وتفاقم الأوضاع وخطورتها على ليبيا والمنطقة ككل.

وبذلك بينت الدراسة لنا من خلال تقييم دور المجلس، أنه بالرغم من ردة فعله تجاه الصراع الليبي في البداية فقد كان تعاطيه وتفاعله مع الأوضاع قويًا وسريعًا وفعالاً، إلا أنه شابه بعض القصور في كثير من الجوانب بعد ذلك، حيث اقتصر دوره على المطالبة والدعوة والحث المتكرر بالدعم المعنوي لجهود التسوية، مما تسبب في البطء الشديد في تسوية الصراع، بسبب تكرار عمل البعثة بتغيير المبعوثين وعدم الاستفادة

مـن تجـاربهم السـابقة، وأيضًـا الانقسـام السياسـي الـداخلي، واخـتلاف مصـالح الـدول الكبرى، والتدخلات الخارجية التي زادت من حدة الصراع في ليبيا، ومن ثم أخذ نفوذ دور المجلـس وقوتـه فـي الانخفـاض تـدريجيًّا، وأصـبح راعيًـا لإدارة الأزمـة السياسـية والصراع في ليبيا، دون العمل الجاد على فرض أو إيجاد تسوية شاملة للأوضاع في ليبيا.

- **قائمة المراجع**

أولاً- المراجع باللغة العربية:

أ - الوثائق:

1-**الأمم المتحدة**، مرجع ممارسات مجلس الأمن الدولي، "الحالة في ليبيا"، الملحق2010-2011.

2-**الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار ١٩٧٠،"بشأن ليبيا"، الجلسة 6491، المنعقدة في 26 فبراير 2011.

3- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار١٩٧٣،"بشأن ليبيا"، الجلسة ٦٤٩٨، المنعقدة في 17 مارس٢٠١١.

4- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار٢٠٠٩، "بشأن ليبيا"، الجلسة ٦٦٢٠، المنعقدة في 16 سبتمبر ٢٠١١.

5-**الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار2016، "بشأن ليبيا"، الجلسة ٦٦٤٠، المنعقدة في ٢٧ أكتوبر ٢٠١١.

6- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار ٢٠١٧، "بشأن ليبيا"، الجلسة ٦٦٤٤، المنعقدة في ٣١ أكتوبر .٢٠11

7- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2022،"بشأن ليبيا"، الجلسة ٦٦٧٣، المنعقدة في ٢ ديسمبر .٢٠11

8- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار ٢٠٤٠،"بشأن ليبيا"، الجلسة ٦٧٣٣، المنعقدة في ١٢ مارس.2012

9- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار ٢٠٩٥،"بشأن ليبيا"، الجلسة ٦٩٣٤، المنعقدة في ١٤مارس .٢٠13

10- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2144،"بشأن ليبيا"، الجلسة ٧١٣٦، المنعقدة في ١٤ مارس .٢٠14

11- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2146،"بشأن ليبيا"، الجلسة 7142، المنعقدة في 19مارس .2014

12- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2174،"بشأن ليبيا"، الجلسة 7251، المنعقدة في 27 أغسطس .2014

13- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2208،"بشأن ليبيا"، الجلسة 7399، المنعقدة في 5 مارس .2015

14- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2213،"بشأن ليبيا"، الجلسة 7420، المنعقدة في 27 مارس .2015

15- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2214،"بشأن ليبيا"، الجلسة 7420، المنعقدة في 27 مارس .2015

16- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2238،"بشأن ليبيا"، الجلسة 7520،المنعقدة في 10سبتمبر .2015

17- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2259،"بشأن ليبيا"، الجلسة 7598، المنعقدة في 23 ديسمبر.2015

18- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2273،"بشأن ليبيا"، الجلسة 7644، المنعقدة في 15 مارس .2016

19- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2278،"بشأن ليبيا"، الجلسة 7661، المنعقدة في 31 مارس .2016

20- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2291،"بشأن ليبيا"، الجلسة 7712، المنعقدة في 13يونيو.2016

21- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2292،"بشأن ليبيا"، الجلسة 7715، المنعقدة في 14يونيو .2016

22- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2298،"بشأن ليبيا"، الجلسة 7743، المنعقدة في 22 يوليو .2016

23- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار ٢٣٢٣،"بشأن ليبيا"، الجلسة ٧٨٣٢، المنعقدة في ١٣ ديسمبر .٢٠١٦

24- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2357، "بشأن ليبيا"، الجلسة 7964، المنعقدة في 12 يونيو .2017

25- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2362،"بشأن ليبيا"، الجلسة 7988، المنعقدة في 29 يونيو 2017.

26- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2376،"بشأن ليبيا"، الجلسة 8048،المنعقدة في 14سبتمبر 2017.

27- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2420،"بشأن ليبيا"، الجلسة 8282، المنعقدة في 11 يونيو 2018.

28- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2434،"بشأن ليبيا"، الجلسة 8350،المنعقدة في 13 سبتمبر 2018.

29- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2473، "بشأن ليبيا"، الجلسة 8540، المنعقدة في 10يونيو 2019.

30- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2486،"بشأن ليبيا"، الجلسة 8615،المنعقدة في 12سبتمبر 2019.

31- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2509،"بشأن ليبيا"، الجلسة 8719، المنعقدة في 11 فبراير 2020.

32- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار2510،"بشأن ليبيا"، الجلسة 8722، المنعقدة في 12 فبراير 2020.

33- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2526،"بشأن ليبيا"، الجلسة، المنعقدة في 5 يونيو 2020.

34- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2542،"بشأن ليبيا"، الجلسة 8758، المنعقدة في 15سبتمبر 2020.

35- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2570، "بشأن ليبيا"، الجلسة، المنعقدة في 16 أبريل 2021.

36- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2571،"بشأن ليبيا"، الجلسة المنعقدة في 16 أبريل 2021.

37- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2578،"بشأن ليبيا"، الجلسة 8783، المنعقدة في 3 يونيو 2021.

38- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار2619،"بشأن ليبيا"، الجلسة 8961، المنعقدة في 31 يناير 2022.

39- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2629،"بشأن ليبيا"، الجلسة 9025، المنعقدة في 29 أبريل .2022

40- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2635،"بشأن ليبيا"، الجلسة 9053، المنعقدة في 3 يونيو .2022

41- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2644،"بشأن ليبيا"، الجلسة المنعقدة في 13 يوليو.2022

42-**الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار2647، "بشأن ليبيا"، الجلسة 9103، المنعقدة في 28 يوليو.2022

43- **الأمم المتحدة**، مجلس الأمن الدولي، القرار 2656، "بشأن ليبيا"، الجلسة 9173، المنعقدة في 26 أكتوبر 2022.

ب- المقالات:

1- د. أحمد بن عيسى، "إشكالية مدى مشروعية التدخل الدولي العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا"، **مجلة الميزان**، (الجزائر: المركز الجامعي صالحي أحمد بن نعامه، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المجلد الثاني- العدد2، 2017).

2-جبريل العبيدي، "الأزمة الليبية وفشل الأمم المتحدة"، **جريدة الشرق الأوسط**، (السعودية: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، العدد 15954، 3 أغسطس 2022).

3- أ. د. جهاد عبدالملك عودة وسمير رمزي، "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، (حلوان: كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد 31 – العدد3، سبتمبر2017).

4-د. رشا عطوة عبدالحكيم ضبيش، "التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب دراسة حالة ليبيا"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، (الإسماعيلية: كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، العدد الثالث عشر- يناير 2022).

5 –مجاهد جبر محمد الحاج، "التدخل الدولي الإنساني في ليبيا دوافعه ومبرراته وتجاوزاته وانعكاس ذلك على السيادة الليبية"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، (مصر: كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد الثامن– العدد الرابع، 2017).

ت– مصادر شبكة المعلومات الدولية:

1– الأمم المتحدة،" الأمين العام يعين السنغالي عبد الله باتيلي ممثلاً خاصًا له في ليبيا ورئيسًا لبعثة أونسميل"، الموقع الإلكتروني" **الأمم المتحدة**"، في 2 سبتمبر 2022، متوفر علي الرابط التالي:

https://news.un.org/ar/story/2022/09/1110421

2– رامي التلغ، "الأمميون إلى ليبيا... تسع سنوات من التعثر المتواصل"، بوابة إفريقيا " في 11 ديسمبر2020، متوفر **afrigatenews.net**الإخبارية، الموقع الإلكتروني" علىhttps://www.afrigatenews.net/article الرابط التالي:

3– ماذا ينتظر المبعوث الدولي الجديد في رمال ليبيا؟، الموقع الإلكتروني "**سكاي نيوز عربية**"، يوم 3 سبتمبر 2022، متوفر على الرابط التالي: https:///middle-east/1552319–ينتظر–المبعوث–الدولي–الجديد–رمال–ليبيا؟

4– يوسف لطفي، "الانسداد السياسي في ليبيا: المسببات والجذور"، الموقع الإلكتروني "**منتدى العاصمة**" يوم 21 مايو 2022، متوفر على الرابط التالي: https://capitalforum.net/%D8

ثانيًا– المراجع باللغة الأجنبية:

A- Documents:

1-United Nations, Repertoire of the Practice of the Security Council, **situation in Libya**, Supplement 2010-2011**.**

B- Articles:

1-Gregory H.Fox," The Contributions Of United Nations Security Council Resolutions To The Law Of Non-International Armed Conflict: New Evidence Of Customary International Law", **the Washington College of Law Journals**, (Washington: American University Washington College of Law, Volume 67, Issue 3, 2018).